حقائق حول التسرب

مشروع التوعية والتثقيف في قضايا الصحة الانجابية

3rd Dimension ISO 2398305

بدعم من UNFPA

The Palestinian Initiative for the Promotion of Global Dialogue and Democracy
المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية

منذ ان تأسست المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح) 1998 أخذت على عاتقها تحقيق التكامل في عدة مستويات بما فيها: بناء الدولة على أسس الديمقراطية، وتعزيز مبدأ سيادة القانون واحترام حقوق الانسان، وتعزيز الوعي بقضاياه وحقوق المراه بين القادة السياسين، وصانعي السياسات والقادة المحليين. وقد وضعت مفتاح قضية تحقيق العدالة والمساوة بين افراد المجتمع ضمن اولويات عملها.

ومن خلال برنامج دعم القيادات النسوية الفلسطينية، تبنت مفتاح مشروع التوعية والتأثير في قضايا الصحة الانجابية وذالك بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.

الطبعة الثانية
صدرت هذه النشرة في أيار 2005

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية « مفتاح»
القدس: بيت حنينا، الشارع الرئيسي، عمارة القدومي، الطابق الاول
هاتف: 1842 585 2 972 فاكس: 5184 583 2 972
رام الله: شارع المصايف، مركز الريماوي الطابق الرابع
هاتف: 9490 298 2 972 فاكس: 2989492 2 972
ص. ب 69647 القدس 95908
بريد الكتروني: www.miftah.org
صفحة الكترونية: info@miftah.org

في العام الدراسي 2002/2001 ساهم التزويج المبكر بـ 46٪ من اسباب التسرب عند الطالبات

شهدت الأعوام اللاحقة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة عام 1994 تنامياً متزايداً في إقبال الحكومات، والمجتمع الدولي على تبني لغة وسياسات داعمة للصحة الإنجابية من أجل تمكين المرأة وتقويتها باعتبارها الحلقة الأضعف والأهم في المعادلة الإنجابية.

ولكن إعادة توجيه السياسات والبرامج ورفدها بالقوانين والتشريعات المساندة واجهت الكثير من التحديات وما زالت.

نص قانون التربية والتعليم (المادة 19) على أن التعليم الأساسي إلزامي وقد أخذت وزارة التربية والتعليم على عاتقها مراقبة تنفيذ القانون بما فيها تعريض أولياء الأمور للمساءلة القانونية وتعريضهم للعقوبة.

حسب ما ورد في قانون التعليم العالي رقم (11) لسنة 1998 فان التعليم الأساسي حتى الصف العاشر هو إلزامي وهو ما يتوافق مع أهداف الألفية التنموية بما يتعلق بالتعليم والتي تنص على تحقيق تعليم أساسي عالمي في كل بلدان العالم حتى عام 2015.

وضمن هذا السياق تعمل المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح" بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان على تنفيذ مشروع التوعية والتأثير في قضايا الصحة الإنجابية والذي يهدف إلى زيادة وعي المشرعين وصناع القرار بالقضايا ذات الأولوية الوطنية في مجال السكان، الصحة الإنجابية والنوع الاجتماعي.

الالتحاق بالتعليم

يتوقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن يصبح عدد الطلبة حوالي 1،441،000 طالباً وطالبة في العام الدراسي 2009–2010 أي بزيادة قدرها 77.45% من إجمالي عدد الطلبة الملتحقين في المدارس عام 1998/ 1999 ويرافق ذلك زيادة متوقعة في عدد المعلمين تصل إلى 61.8% كما يتوقع أن يرتفع عدد الشعب في الأراضي الفلسطينية من 22،430 شعبة إلى حوالي38،682 شعبة، بزيادة قدرها 72.5%.

مخاطر التسرب

التسرب هدر تربوي هائل ذو أثر كبير على تنمية المجتمع، حيث يزيد من نسب الأمية والبطالة ويساهم في إضعاف البنية الاقتصادية والإنتاجية للمجتمع والفرد، ويؤثر على الصحة المجتمعية والصحة الإنجابية والنفسية للفرد والمجتمع. والطالب/ة المتسرب هو الذي ترك المدرسة نهائياً ولا يعود إليها أو إلى غيرها من المدارس.

لعبت السياسات التي تبنتها وزارة التربية والتعليم العالي دورا ايجابيا في زيادة أعداد الملتحقين من كلا الجنسين في مراحل التعليم المدرسي المختلفة، وخصوصاً في مراحل التعليم الأساسي. حيث أسهمت العديد من الإجراءات التي قامت بها الوزارة في تقليص الفجوة بين الطلاب والطالبات، وفي إعطائهم فرصاً متساوية للوصول للتعليم. ومن هذه الإجراءات على سبيل المثال فتح مدارس جديدة في القرى البعيدة والصغيرة وتجمعات البدو الرُّحل، وفصل عدد من الصفوف المختلطة في البيئة المجتمعية التي لا تقبل الاختلاط.

المادة (19) التعليم الأساسي إلزامي لكافة الأطفال وتتخذ الوزارة الإجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك بما فيها المساءلة القانونية لأولياء الأمور لاتخاذ العقوبات اللازمة بحقهم.

مسودة قانون التربية والتعليم

يتوقع أن تبلغ الزيادة في عدد الطلبة في العام الدراسي 2009–2010 معدلا يصل الى ثلثي عددهم في عام 1998–1999 ويرافق ذلك زيادة متوقعة في عدد المعلمين تصل إلى 61.8% وزيادة في عدد الشُعب بنسبة 72.5%.

المادة (20) التعليم الأساسي والثانوي مجاني توفره الوزارة في الريف والمدن والمخيمات.

مسودة قانون التربية والتعليم

تسرب 88،175 طالباً وطالبة من المدارس في الأراضي الفلسطينية في الفترة منذ العام 1996/ 1997 وحتى 2002/ 2003.

إلا أن الموارد المالية المحدودة للسلطة الفلسطينية ما زالت تمس بفرص الإناث بشكل خاص، حيث لا تزال الفتيات في الريف يواجهن إشكالية عدم استعداد ذويهن لإرسالهن إلى المدارس المختلطة والتي ما زالت تشكل ما نسبته 33% من مجموع المدارس في الأراضي الفلسطينية.

التسرب في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والعام الدراسي

العام الدراسي (1/9–6/1)	نسبة التسرب العامة%	عدد الطلبة المتسربين		
		ذكور	إناث	المجموع
1996/1995	2.5	–	–	–
1997/1996	2.2	9118	6364	15482
1998/1997	1.60	7228	5044	12272
1999/1998	1.61	7665	5404	13069
2000/1999	1.67	8937	5478	14415
2001/2000	1.28	6509	5082	11591
2002/2001	1.17	6443	4653	11096
2003/2002	1.04	5758	4492	10250

المصدر: القدومي، سلسلة دراسات التسرب للأعوام المدرجة، وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية 2004.

معدلات التسرب من المدارس في المرحلة الثانوية حسب الجنس في سنوات مختارة

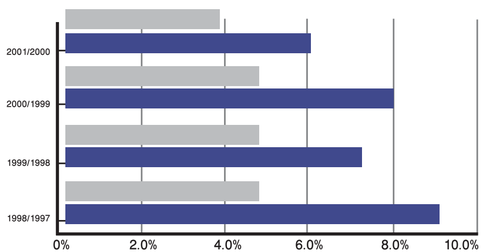

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام 2002.

نص قانون العمل الفلسطيني رقم 7 لسنة 2000 في المادة 93 في الباب السادس الخاص بتنظيم عمل الأحداث بأنه يحظر تشغيل الأطفال قبل بلوغهم سن الخامسة عشر سنة.

طرأ تراجع تدريجي ملموس على نسب التسرب منذ استلام السلطة الوطنية الفلسطينية لمهامها

يظهر الجدول تراجعا جليا في نسب التسرب العامة عبر السنوات الدراسية المرصودة، كما ويبين أن التسرب بين الطالبات أقل منه بين الطلبة منذ السنة الدراسية 1996/ 1997. و إذا ما نظرنا إلى الأرقام الفعلية التي تمثلها أعداد المتسربين من الجنسين لوجدنا أنها أعداد كبيرة تستحق الوقوف أمامها.

الشكل أعلاه يظهر فروقات واضحة بين الجنسين في المرحلة الثانوية. فقد سجلت المرحلة الثانوية تسرباً اقل في السنوات الأربع إتسم بهبوط تدريجي تراوح بين 6.2% _ 4.5% للمرحلة الثانوية لكلا الجنسين، علماً بأن المرحلة الأساسية سجلت تسرباً لعدد من الطلاب الذكور اكبر منه للطالبات الإناث، حيث تصل النسب إلى 1.88% عند الطلاب مقارنة ب 1.28% عند الطالبات، بينما انعكست الصورة في المرحلة الثانوية الأمر الذي يبدو مرتبطاً بأسباب التسرب لكل من الجنسين.

الخطوبة والتزويج المبكران للطالبات، و الخروج للعمل للطلاب هما أهم أسباب التسرب

الوضع السياسي المتفاقم وما نجم عنه من تردٍ كبير في الوضع الاقتصادي والاجتماعي هو حلقة الوصل بين أسباب التسرب الرئيسية، فالتدهور الاقتصادي والهبوط الحاد في المستوى المعيشي لكثير من الأسر الفلسطينية دفع بالعديد منها إلى الزّج بأبنائها إلى أسواق العمل مهما كانت رخيصة. فقد ساهم الخروج للعمل بأعلى حصة (22.5%) من مجموع أسباب التسرب للعام الدراسي 2001/ 2002 مضافا إلى ذلك فقدان الأمان على الطرقات والحواجز العسكرية وانخفاض نفقات الزواج بالمقارنة مع السابق وتفشي البطالة بين الذكور جميعها معطيات روّجت للتزويج المبكر بين الإناث والذي ساهم ب 46%من مجموع أسباب التسرب العامة للإناث للعام نفسه.

مديريات شمال الضفة الغربية وجنوبي قطاع غزة تشهد أعلى نسب لتسرب الطلبة.

سجلت مديريات شمال الضفة الغربية (مديرية قباطية) وجنوبي قطاع غزة (مديرية رفح) أعلى نسب للتسرب والتي يلاحظ قربها من المعابر الحدودية أو الخط الخضر والتي تعتبر أكثر المناطق فقراً وتهميشاً. مما يدل على أهمية الاستثمار في التوعية والتثقيف في هذه المناطق بالذات.